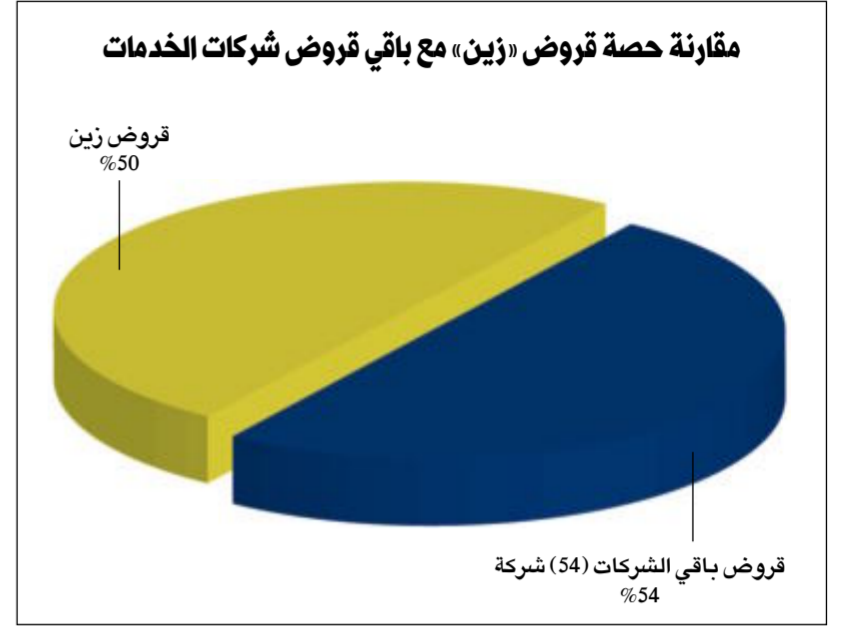
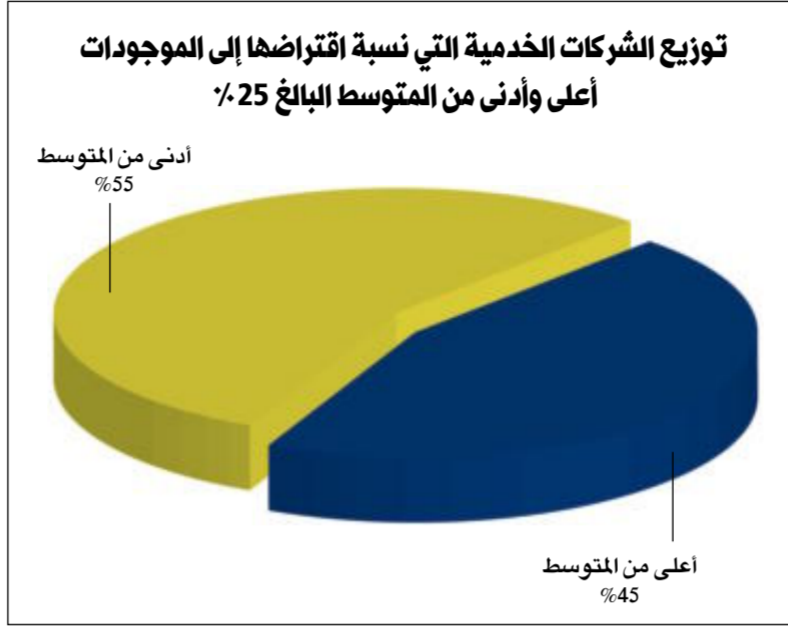


شكلت ديون «زين» وحدها 2.163 بليون دينار

الجمان: 4.3 بلايين دينار قروض 55 شركة «خدمات» حتى نهاية النصف الأول

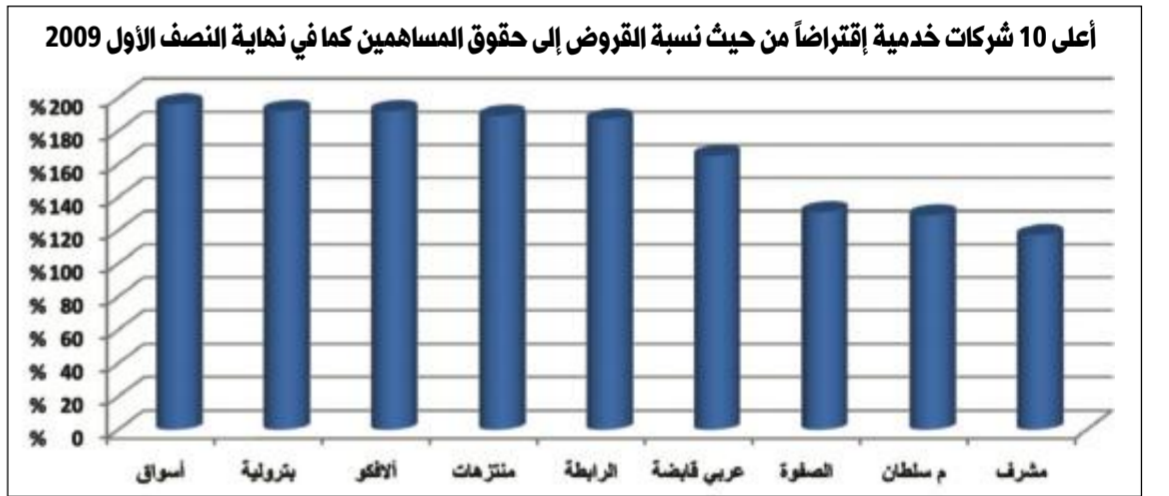
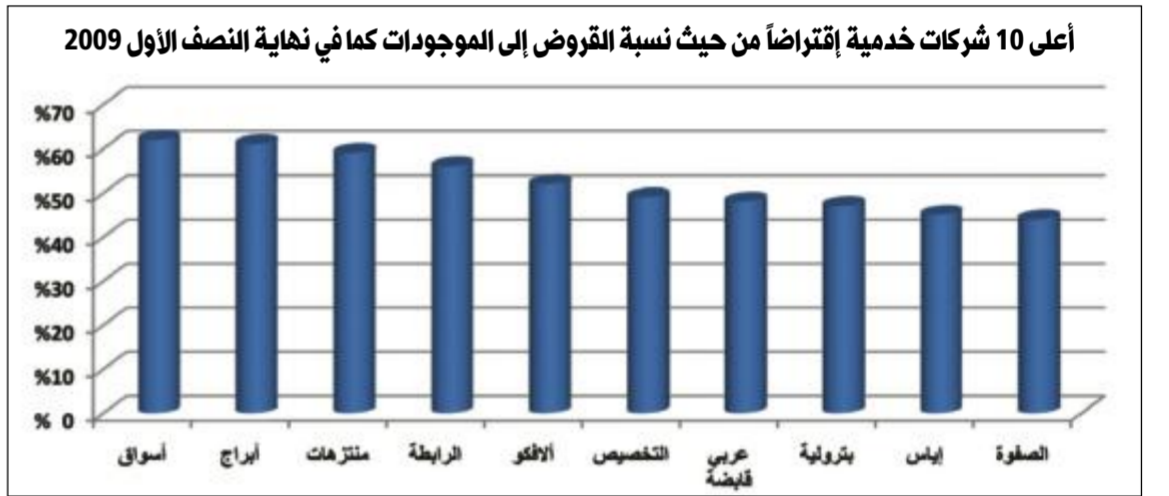
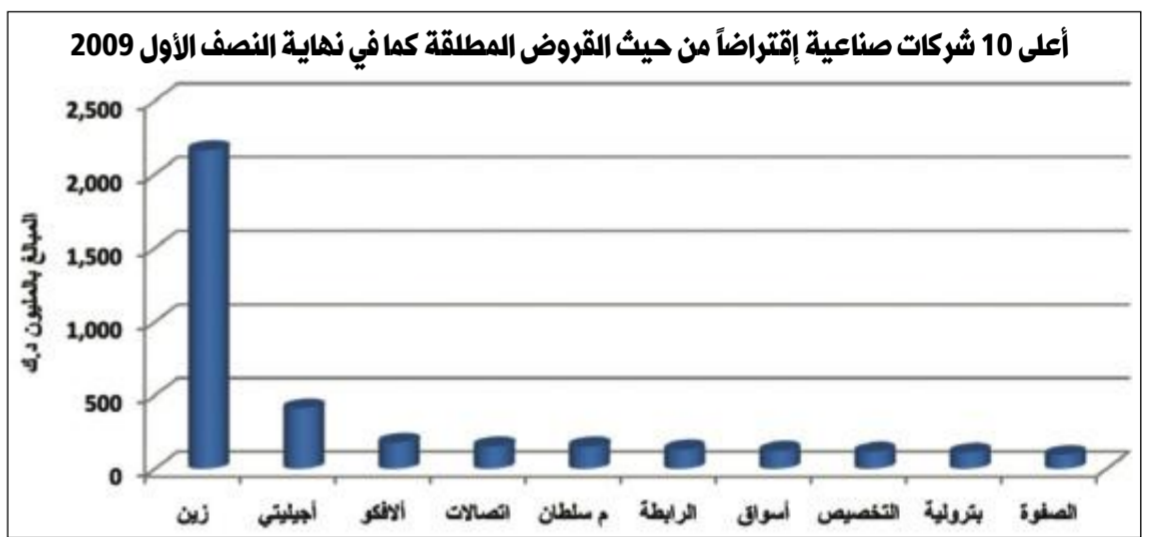
قروض قطاع الخدمات كما في 2009/6/30			
الشركة	القروض المطلقة «الف.د.ك.»	نسبة القروض إلى الموجودات	نسبة القروض إلى حقوق المساهمين
سينما	18.342	28%	43%
فنادق	785	5%	9%
اجليتي	411.276	24%	48%
اسواق	121.655	62%	196%
زين	2.163.528	35%	92%
صفاة طاقة	6.099	8%	10%
تعليمية	22.845	32%	58%
بترولية	110.667	47%	192%
تنظيف	9108	16%	47%
م سلطان	151.512	43%	129%
عربي قابضة	30.202	48%	165%
النقل	2.525	8%	9%
اتصالات	151.835	18%	36%
الرابطة	130.426	56%	187%
ك تلفزيوني	2.500	40%	83%
الانظمة	0	0%	0%
نايسكو	3.777	20%	32%
المعامل	10.568	31%	104%
مسالخ ك	0	0%	0%
إياس	18.012	45%	105%
هينس تكوم	2.641	2%	3%
الصفاة	95.021	44%	131%
هيومن سوفت	3.603	15%	20%
التخصيص	116.384	49%	99%
نفانس	48.118	34%	96%
وط للمسالخ	0	0%	0%
عارف للطاقة	15.651	13%	22%
صفوان	1.008	5%	13%
بتروجلف	21.048	35%	69%
اميازات	4.624	30%	48%
تحصيلات	16	0.065%	0.067%
ميادين	61.374	42%	86%
أيار	42.090	37%	82%
انفا فنادق	52.732	16%	52%
المشتركة	29.731	24%	106%
جبران ق	4.841	10%	19%
النخيل	0	0%	0%
صافك	13.389	21%	31%
مشرف	28.962	30%	117%
يوباك	5.100	12%	17%
ابراج	77.288	61%	303%
الاقف	177.272	52%	192%
المواساة	14.334	40%	97%
مشاعر	22.588	23%	33%
اولى وقود	0	0%	0%
فيلا مودا	موقوفة	موقوفة	موقوفة
المستقبل	364	2%	3%
الشبكة	موقوفة	موقوفة	موقوفة
حيات قوم	4.026	23%	47%
ميرد	4.954	14%	18%
منتزهات	42.374	59%	189%
النقدم	22.679	35%	98%
ياكو	12.248	22%	49%
الجزيرة	29.709	39%	117%
السور	2.200	5%	6%
خطوط وطنية	5.706	8%	13%
فيوتشر كيد	3.746	17%	21%
الإجمالي	4.331.483	25%	68%



ذكر مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية أن إجمالي عدد الشركات المدرجة في قطاع الخدمات في سوق الكويت للأوراق المالية يبلغ 57 شركة، وقد أعلنت منها 55 منها بياناتها المالية عن النصف الأول 2009، وبلغ مجموع قروضها 4.331 بلايين دينار، وقد شكلت قروض «زين» وحدها والبالغة 2.163 بليون دينار نصف إجمالي قروض قطاع الخدمات، علماً أن البيانات المالية لم تتوافر لشركتين حتى تاريخ إعداد هذا التقرير هما «فيلا مودا» و«الشبكة». وقد تصدرت «زين» قائمة الشركات الخدمية الأكثر اقتراضاً بالمعيار المطبق برصيد 2.163 بليون دينار كما أسلفنا، تلتها بفارق شاسع «اجليتي» بمقدار 411 مليون دينار ثم «الإفكو» بمبلغ 177 مليون دينار، أما أقل الشركات الخدمية اقتراضاً وفقاً لذات المعيار فكانت «تحصيلات» و«المستقبل» و«فنادق» بمقدار 16 و 364 و 785 ألف دينار على التوالي، في حين لم تتحمل «الأنظمة» و«مسالخ ك» و«و ط للمسالخ» و«النخيل» و«أولى وقود» أي قروض كما في نهاية النصف الأول 2009.

من جهة أخرى، بلغت نسبة القروض إلى الموجودات أقصاها في قطاع الخدمات في حالة «اسواق» بنسبة 62 في المئة، تلتها «ابراج» بمعدل 61 في المئة، ثم «منتزهات» بمعدل 59 في المئة، في حين بلغت هذه النسبة أدناها في «تحصيلات» بنسبة 0.1 في المئة، تلاها كل من «المستقبل» و«هينس تليكوم» بنسبة 2 في المئة لكل منهما، ثم كل من «السور» و«صفوان» و«فنادق» بنسبة 5 في المئة لكل منهم، وذلك في نهاية النصف الأول 2009. وقد بلغ متوسط نسبة القروض إلى الموجودات 25 في المئة لقطاع الخدمات، وقد فاقت 25 شركة تلك النسبة والذي يمثل 45 في المئة من إجمالي شركات القطاع، في حين كانت حصة الشركات التي انخفضت نسبة مديونيتها عن المتوسط 55 في المئة من شركات القطاع، وذلك بما يعادل 30 شركة. أما نسبة القروض إلى حقوق المساهمين، فقد بلغت أقصاها في «ابراج» بنسبة 303 في المئة، ثم «اسواق» بنسبة 196 في المئة تلتها «بترولية» بنسبة 192 في المئة، أما الأقل وفقاً لهذا المقياس، فتصدرت القائمة «تحصيلات» بنسبة 0.1 في المئة، تلاها كل من «المستقبل» و«هينس تليكوم» بنسبة 3 في المئة لكل منهما، ثم «السور» بنسبة 6 في المئة، وذلك كما في 2009/06/30، وقد بلغ متوسط نسبة القروض إلى حقوق المساهمين للشركات الخدمية 68 في المئة، وقد سجلت 23 شركة نسباً تفوق المتوسط بما يمثل 42 في المئة من الشركات الخدمية، في حين سجلت 32 شركة معدلات تقل عن المتوسط بما يعادل 58 في المئة من الشركات المدرجة في قطاع الخدمات.

وبما يتعلق بتحليل قروض الشركات المدرجة في قطاع الخدمات التي لم تتوافر بياناتها المالية عن النصف الأول 2009، وهي «فيلا مودا» و«الشبكة»، فقد بلغت قروضهما 9.6 و 5.5 ملايين دينار على التوالي، مع العلم بأن سهمي «فيلا مودا» و«الشبكة» موقوفان عن التداول بتاريخ إصدار هذا التقرير. ولأنك في أن المعلومات والإحصائيات أعلاه لا تشمل شركات الخدمات غير المدرجة. وبالرغم من أهمية المؤشرات المستخلصة من التحليل أعلاه، إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها قطعياً في كل الحالات، وذلك في تحديد الوضع الائتماني والملاءة المالية لشركات الخدمات، حيث يتطلب ذلك توافر بيانات ومعلومات تفصيلية أخرى.



«حلال 2009» يستقطب كبريات

الشركات من ماليزيا

خاص، نثق بأن «معرض حلال 2009» سيكون منصة متميزة ومبشراً مهماً يمكننا من خلاله التواصل مع العملاء الإقليميين والعالميين على حد سواء لعرض موصفات الجودة العالية والقيمة التي تتمتع بها السلع الحلال المصنوعة في ماليزيا. وبالإضافة إلى عرض منتجاتنا، نسعى أيضاً للإستفادة من الحدث لتسليط الضوء على مميزات منتجات «حلال» بالنسبة إلى المستهلكين المسلمين وغير المسلمين.

وبالإضافة إلى الشركات الماليزية، فإن مصدري ومصنعي منتجات «حلال» من أستراليا والأرجنتين والبرازيل وبروناي واليوسنة وكندا والصين ومصر وفرنسا والهند وإندونيسيا وإيران والأردن وهولندا وباكستان والفلبين وتركيا وتايلاند وماليزيا

ووفقاً لآخر الإحصائيات الصادرة من «الوزارة»، تخطت قيمة سوق منتجات «حلال» في المنطقة 20 مليار دولار في العام الماضي. وضمن هذا الإطار، فقد عمدت الشركات الماليزية إلى تحديد «معرض حلال 2009» كمصنفة متميزة تحقق إقبالاً واسع النطاق من السوق الإقليمي، وكجهاز يمكن استخدامه لتوسيع نطاق شبكتها، وذلك من أكثر من 200 شركة من 34 دولة يتوقع أن تشارك خلال الحدث. كما من المتوقع أن ينمو المعرض بنسبة 100 في المئة خلال هذا العام، مع توقع حضور حوالي 4 آلاف زائر ومساحة إجمالية للمعرض تبلغ 2,600 متر مربع.

وقال مدير المشاريع، لشركة «أورانج فيريرز أند إنفنتيس» نفيس احمد: «لقد أصبح قطاع «حلال» سوقاً قوياً يتمتع بالاستقرار مع بلوغ عدد مستهلكي المنتجات الحلال على النطاق العالمي 1.8 بليون نسمة ومبيعات سنوية تصل إلى 580 بليون دولار. وفي ضوء تزايد القدرة الشرائية لدى المسلمين في أنحاء العالم كافة، وفي الشرق الأوسط بشكل

يشتد «معرض حلال 2009»، كبريات الشركات العارضة من ماليزيا وذلك خلال انعقاد فعاليات الحدث السنوي، الذي سيضم أحد أكبر الوفود الوطنية وفقاً إلى الشركة المنظمة للمعرض «أورانج فيريرز أند إنفنتيس» وسينعقد الحدث الممتد لثلاثة أيام في قاعة الجوهرة، مدينة الجميرة، دبي، وذلك من 10 إلى 12 نوفمبر الحالي. ووفقاً إلى «وزارة التجارة الدولية والصناعة الماليزية» تتطلع ماليزيا إلى الفرص المتاحة ضمن سوق منتجات «حلال» في الشرق الأوسط، والذي يتوقع نمواً بنحو 25 في المئة هذا العام، وذلك دعماً لأهداف الحكومة الماليزية التي تسعى ليصبح سوقها «حلال» قطاع نمو جديد.

وقال مدير المشاريع، لشركة «أورانج فيريرز أند إنفنتيس» نفيس احمد: «لقد أصبح قطاع «حلال» سوقاً قوياً يتمتع بالاستقرار مع بلوغ عدد مستهلكي المنتجات الحلال على النطاق العالمي 1.8 بليون نسمة ومبيعات سنوية تصل إلى 580 بليون دولار. وفي ضوء تزايد القدرة الشرائية لدى المسلمين في أنحاء العالم كافة، وفي الشرق الأوسط بشكل

وزارة التجارة والصناعة ترصد 217 مساهمة غير مرخصة

إبرام عقود تصفية 10 مساهمات عقارية سعودية متعثرة بـ 1.3 بليون ريال

في الوزارة د. المخضوب، أنه تم الانتهاء حالياً من 70 في المئة من المساهمات المرخص لها من قبل الوزارة، مفيداً بأن المصنفين الذين تم إسناد المهمة لهم سيقومون بتدقيق البيانات والتحقق من واقع الأرض وما يتعلق بها من تفاصيل ثم يرون الأنسب لمصلحة المساهمين سواء بتطوير الأرض وخلافه قبل أن ترفع بيانات وأسماء المساهمين للجنة وتأكيد الصك ثم بيع البلاك الذي أبرم عقد الاتفاقية مع وزير التجارة، فإن المصرف سيسخر كل قدراته عبر 68 فرعاً و 120 متفذاً لتسهيل الإجراءات، مفيداً بأن الاتفاقية تتضمن فتح حساباً رئيساً باسم لجنة المساهمات العقارية تتفرع عنها حسابات عدة فرعية باسماء المساهمات العقارية المنظورة من قبل اللجنة. ولغت الجاسر إلى التأكيد أن البنك أتم

المساهمين والوصول إلى مرحلة عدم وجود أي مساهمة عقارية متعثرة في البلاد وسط تطورات التخطيط المشددة التي تقوم عليها الوزارة من ناحية والجهات المالية الرسمية لتنظيم العمل الاستثماري في العقار. وقال على رضا إنه تم توقيع مذكرة تفاهم مع بنك البلاد لإيداع جميع المبالغ المستحصلة من المساهمات العقارية في حساب رئيسي تتفرع منه عدة حسابات باسماء المساهمين، وسيتم صرف مبالغ المساهمين عن طريق فروع البنك بعد اتخاذ جميع الإجراءات النظامية لحفظ حقوق المساهمين وردها لأصحابها بأنسب وأسهل طريقة. ودعا على رضا جميع أصحاب المساهمات العقارية إلى سرعة التجاوب والتعاون في كل ما يخدم ويسهل إنهاء مساهمتهم ويرد الحقوق لأصحابها، مشيراً إلى أن الإجراءات النظامية ستطبق على كل مخالف بحزم وصرامة.

كشفت وزارة التجارة والصناعة السعودية عن وجود 217 مساهمة عقارية غير مرخصة يتم النظر فيها، مؤكدة أنها انتهت من الطلب في 21 مساهمة عقارية نظامية حالياً، في حين لغت إلى أن بعض المساهمات لم يتم الاستدلال على أصحابها حتى اللحظة وبعضها الآخر يعود عمرها إلى 40 عاماً. وكشفت وزارة التجارة والصناعة عن الانتهاء من 10 مشاريع عقارية تمت عبر المساهمات غير المرخصة في مدن الرياض وجدة ومكة المكرمة والخبر وعمر، إذ وقع عبدالله بن أحمد زينل على رضا وزير التجارة والصناعة ورئيس لجنة المساهمات العقارية عقوداً مع 10 مكاتب محاماة ومحاسبة قانونية أسندت إليها تصفية تلك المشاريع التي تبلغ قيمتها 1.3 بليون ريال. وأكدت وزارة التجارة والصناعة المعنية بملف إنهاء المساهمات العقارية المتعثرة أن هذه المسألة شكلت أحد أبرز التحديات التي تسعى الوزارة لحلها لضمان حقوق

1.5 بليون دولار حجم الاستثمارات الأجنبية في سورية

وما قامت به الحكومة في كل المجالات لتحقيق تنمية شاملة وفق توجهات الخطة الخمسية. وقال عطري أن الاستثمارات الخاصة بالخطة الخمسية العاشرة بلغت حتى الآن 1900 بليون ليرة مشيراً إلى أن الخطة بنيت على استثمارات تصل إلى 1800 بليون ليرة فقط توزع مناصفة بين القطاعين العام والخاص لافتاً إلى أن الخطة لم تنته وإمامها عام 2010 بكامله. وأوضح أن تلك الأرقام وزعت على القطاع الصناعي بنحو 400 بليون ليرة منها

أعلن رئيس مجلس الوزراء السوري محمد ناجي عطري أن حجم الاستثمارات الأجنبية في سورية قفز من 130 مليون دولار في عام 2003 إلى 1.5 بليون دولار للعام الحالي مؤكداً أن هذه الأرقام تعني تنمية شاملة وخلق فرص عمل. وجاء إعلان عطري خلال تقديمه عرضاً اقتصادياً أمام اللجنة المركزية لحزب البعث الحاكم التي تعقد دورة اجتماعاتها الدورية حالياً وتتضمن الخطوات والبرامج والتطورات التي شهدتها الاقتصاد السوري